تقييم أداء النشاط الائتماني للبنوك التجارية في الجزائر

Evaluating the performance of the credit activity of commercial banks in Algeria

د.كبور نعيمة[1]

[1]المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، maimakab@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 29 /2019/09 تاريخ القبول:27 /2019/11 تاريخ النشر: 19 /2019/12

ملخص: للبنوك التجارية دور حيوي في جذب الودائع و العمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية لتعظيم الأرباح ، وعليه فهي أمام مهمة جد حساسة تتطلب منها كفاءة عالية و مرونة في توفير الموارد اللازمة للتوظيف و إيجاد فرص جديدة للائتمان لاستغلال الموارد .و لتقييم أدائها يتطلب اعتماد عدة مؤشرات، التي تكشف لنا عن مدى كفاءة أداء البنوك الجزائرية في جذب الودائع و استخدامها في الاقتصاد.و من بين النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة ضعف المنافسة بين البنوك الجزائرية الناتج عن هيمنة البنوك العمومية ،نقص الوعي المصرفي للإفراد و الضمانات الكافية لضمان ودائعها، غياب التسويق المصرفي.

كلمات مفتاحية: جذب الودائع، كفاءة أداء البنوك التجارية، أهمية الودائع، تغطية الائتمان.

تصنيف JEL: G2 21,G23,G29, P4 47

Abstract: Commercial bank it has a role for attracting deposits and work to employ them in various economic sectors in order to maximize profits, therefore, it is in front of a very sensitive task that requires high efficiency and flexibility for providing the necessary resources of recruitment and find a new opportunities credit to exploit resources. Performance evaluation requires the adoption of several indicators, which reveals the efficiency of the performance of Algerian banks.

One of the results of this study is the weakening of competition between Algerian banks resulting from the dominance of public banks, thelack of banking awareness of individuals and guarantees to ensure their deposits, lack of banking marketing…

Keywords: Attracting deposits**,** efficient functioning, importance of deposits, loan coverage.

Jel Classification Codes: :G2 21,G23,G29, P4 47

Résumé: Les banques commerciales jouent un rôle vital qui consiste à collecter des dépôts et les employer dans divers secteurs économiques afin de les fructifier .De ce fait, elles se trouvent face à un engagement très sensible qui exige une efficacité et une flexibilité en matière de prêt et emprunt qui assurent leur performance. L'évaluation de cette dernière se base sur l'analyse de plusieurs indicateurs.Parmi les résultat dégagés de cette analyse, on trouve la faiblesse de la concurrence entre les banques algériennes à cause de la dominance des banques publiques, manque de sensibilisation bancaire des particuliers, manque de marketing bancaire

Mots-clés: Attirer les dépôts ,performance bancaire, importance des dépôts ;couverture de crédit

Codes de classification de Jel::G2 21,G23,G29 , P4 47

المؤلف المرسل: كبور نعيمة، الإيميل: maimakab@yahoo./fr

1.مقدمة:

تقوم البنوك دور هام في تمويل النشاط الاقتصادي، فهي مطالبة بتعبئة الودائع (الموارد) وتقديم الائتمان اللذان يعتبران من وظائفها الرئيسية، لكن هناك عدة عوامل تؤثر في أدائها وفاعليتها للقيام بهاتين الوظيفتين، وتشكل سلامة عملياتها وصحة سياساتها أمر أساسي لتطور ونمو الاقتصاد واستقراره.

وعليه سنحاول تحليل بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم أداء البنوك التجارية في جذب الودائع و التي من شأنها أن تنعكس على أداء النظام البنكي الجزائري ،أين تسمح لنا بتحديد السلبيات و تفاديها و تثمين الايجابيات، فمن خلال هذه المؤشرات سنتعرف على طبيعة النمو في الودائع البنكية وتطورها ودراسة العلاقة التي تربطها والناتج المحلي الإجمالي وسنوضح قدرة وفاعلية البنوك التجارية الجزائرية في جذب الودائع من خلال الميل المتوسط للودائع البنكية ومعامل مرونتها الداخلية وغيرها، خاصة وأن القطاع البنكي الجزائري قد عرف عدة إصلاحات ومن أهمها قانون النقد والقرض 90-10 الذي سمح بدخول بنوك ومؤسسات مالية خاصة (وطنية وأجنبية) وذلك من أجل تحسين الوساطة البنكية والرقابة لتتماشى مع المعايير والمبادئ الدولية، بناء على القانون الصادر بـ03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض نحو تقوية المنافسة في القطاع البنكي.

يهتم هذا الموضوع بتوضيح أداء النظام البنكي الجزائري بعد الإصلاحات الاقتصادية الجذرية التي بدأت عام 1990 وعليه تتمحور الإشكالية حول:

كيف يمكن تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية في جذب الودائع لتغطية النشاط الائتماني؟

من خلال هذه الإشكالية سنوضح الآتي:

- لماذا تفضل البنوك التجارية تنمية الموارد المالية عن طريق الودائع؟
- ما هي مؤشرات قياس أداء البنوك التجارية الجزائرية في جذب الودائع؟
- ما مدى أهمية الودائع في تغطية الائتمان؟

و كمحاولة للإجابة على سؤال الإشكالية اعتمدنا الفرضيات التالية:

- تساهم سياسة استقطاب الودائع في تعزيز الثقة في الجهاز البنكي الجزائري؛
- يمثل الأداء البنكي مؤشر حقيقي لقياس مدى نجاعة البنوك في ممارسة نشاطها؛
- إن ضعف وتفاوت الأداء البنكي بين البنوك العمومية والخاصة سببه الرئيسي هيمنة الأولى على القطاع .

و عليه اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي لتقييم وتحليل النتائج المتحصل عليها من مؤشرات التقييم

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في :

- التعرف على مؤشرات تقييم أداء البنوك في جذب الودائع ؛
- تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية في استقطاب الودائع ؛
- توضيح مدى كفاءة البنوك الجزائرية في جذب الودائع و قدرتها في تغطية الائتمان.

و للإلمام بحيثيات الموضوع تم تقسيمه إلى محورين هما :

المحور الأول: تحليل أداء البنوك الجزائرية في جذب الودائع.

المحور الثاني: قدرة البنوك الجزائرية على تغطية النشاط الائتماني

2..تحليل أداء البنوك الجزائرية في جذب الودائع

يتأثر أداء البنوك وفاعليتها في جذب الودائع وتقديم الائتمان بعوامل كثيرة، مما ينعكس ذلك على دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، وعليه تمثل سلامة عملياتها وصحة سياساتها من الأمور الأساسية التي تسعى البنوك لتحقيقها

1.2 قدرة وفاعلية البنوك الجزائرية في جذب الودائع ودرجة مرونتها:

يتطلب قياس أداء البنوك في جذب الودائع استخدام عدة مؤشرات تحليل حتى تتمكن من التعرف على الإيجابيات وتحديد السلبيات لكي يتم معالجتهاحتى تؤدي البنوك دورها التمويلي بكفاءة في الاقتصاد الوطني.

1.1.2 قدرة وفاعلية البنوك الجزائرية في جذب الودائع:

تقاس مدى إيجابية ارتفاع حجم الودائع البنكية من خلال ربطها بالناتج المحلي الإجمالي والذي يعرف بالميل المتوسط

المتوسط للودائع البنكية، ويعكس لنا هذا المؤشر قدرة البنوك وفاعليتها لجذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج، كما تتحدد مدى قوة أو ضعف البنوك في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي من خلال مؤشر الميل الحدي للإيداع الذي يقيس معدل التغير في الإيداع البنكي الناتج عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي، مما يترتب عليه ضرورة تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة والإستراتيجية المطبقة والتي على أساسها يتم تحفيز الطلب على الودائع البنكية(محمود، 2000، الصفحات 144-149). ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (1) الموالي:

الجدول رقم (01):حركة الودائع ومرونتها الداخلية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

الوحدة: مليار دينار

السنة	(1) ودائع تحت الطلب	(2) ودائع لأجل	(3) إجمالي الودائع (1)+(2)	(4) ودائع تحت طلب / إجمالي الودائع%	(5) ودائع لأجل / إجمالي الودائع %	(6) PIB	(7) الميل المتوسط: إجمالي الودائع / PIB	(8) الميل الحدي: Δ الودائع / ΔPIB
2006	1750,4	1649,8	3400,2	51,48	32,04	8514,8	0,40	0,57
2007	2560,8	1761,0	4321,8	59,25	40,74	9408,3	0,46	1,03
2008	2946,9	1991,0	4937,9	59,67	40,32	11042,8	0,44	0,37
2009	2502,9	2228,9	4731,8	52,89	47,10	10034,3	0,47	0,20
2010	2870,7	2524,3	5395	53,21	46,79	12049,5	0,44	0,32
2011	3495,8	2787,5	6283,3	55,63	44,36	14588,5	0,43	0,35
2012	3356,4	3333,6	6690	50,17	49,83	16208,7	0,20	0,25
2013	3537,5	3691,7	7229,2	48,93	51,06	16650,2	0,43	1,22
2014	4434,8	4083,7	8518,5	52,06	47,94	17242,5	0,49	2,17
2015	3891,7	4443,3	8335	46,69	53,31	16591,9	0,50	0,28
2016	3732,2	4409,3	8141,5	45,84	54,16	17406,8	0,47	0,23-
2017	4499.0	4708.5	9207.5	48.86	51.14	18906.6	0.48	0.71

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى : بنك الجزائر، التقرير السنوي ،لعام 2008،ص:121.و 2015،ص:73

Rapport annuel banque d'Algérie ; Alger ;2010 ;p :7 ;2018 ;p : 56

فحسب الجدول أعلاه عرف حجم الودائع البنكية بالجزائر تطورا ملحوظا، حيث بلغت نسبة الزيادة في إجمالي الودائع 113% خلال الفترة 2007 – 2017، وقدرت الزيادة في الودائع الجارية بـ75% وبنسبة أعلى في الودائع لأجل 167% خلال نفس الفترة (الجزائر، التقرير السنوي، 2008، صفحة 121 و123)، و(Banque d'Algerie, 2018, p. 73) تعد هذه الزيادات طبيعية نظرا لتوسع القطاع البنكي الجزائري من سنة لأخرى وارتفاع عدد البنوك والمؤسسات المالية الناشطة فيه، ولقد بدأ الاهتمام بالودائع لأجل ابتداء من 1994 ويعتبر هذا أمر إيجابي لتوجيه جزء من الودائع نحو الاستثمار.

رغم التطور الذي عرفته الودائع و تحسنها عام2017 الناتج عن ارتفاع متوسط سعر البترول بـ 20.2% ، إلا أن نسبة نموها كانت منخفضة في 2015 و2016، حيث قدرت بـ 2,2% و2,3% على التوالي مقارنة بـ2014، أين عرفت زيادة بـ17,8% و8,06%في 2013، وقد مس هذا الانخفاض الودائع تحت الطلب والتي قدرت بـ52,06% في 2014 وأصبحت 46,69% في 2015 و45,84% في 2016 وهذا راجع لانخفاض ودائع قطاع المحروقات، وكان هذا الانخفاض على مستوى البنوك العمومية والخاصة بنسبة 11,2%، و17,8% على التوالي، رغم أن نسبتها كانت مرتفعة في السنوات السابقة مقارنة بالودائع لأجل، بالمقابل ارتفعت هذه الأخيرة في المجمل أين انتقلت من 53,31% في 2015 إلى 54,84% في نهاية 2016 ، ويعتبر هذا مؤشر إيجابي رغم تراجعها عام 2017 حيث بلغت النسبة 51.14%، ويُظهر هذا التباين خلال 2015 و2016 و 2017 زيادة حصة الودائع التي تم تجميعها من قبل البنوك في القطاع الخاص (مؤسسات وأسر وجمعيات)، حيث بلغت 63,1% مقابل 59% في 2015 ,Banque d'Algerie)

(2017, p. 75، كما كانت تقدّر في 2014 و2013 بـ55,2% و58,4% على التوالي.(الجزائر، 2015، صفحة 96)، و قدرت بـ 59.9% في 2017(Banque d'Algerie, 2018, p. 73).

تحسنت لدى القطاع العام بنسبة 22.4% عام 2017 مقابل انخفاض بنسبة 11,9% و8,9% عامي 2016 و 2015 على التوالي،و25,3% في 2014 و6,1% في 2013، ومع ذلك تبقى حصة البنوك العمومية من إجمالي الودائع عالية جدا و التي نسبتها 85.8% خلال 2017 رغم تراجعها قليلا عن السنوات الماضية.

تظهر لنا نتائج الميل المتوسط للودائع البنكية أن هناك تذبذب وتناقص واضح في 2012 والمقدر بـ0,2 وهو دليل على نقص فاعلية البنوك الجزائرية في تحفيز الطلب على الودائع البنكية لكن الفترة 2013-2015 تحسّنت حيث انتقل من 0,2 إلى 0,5 مما يعكس ارتفاع فاعلية البنوك والتي قد تعود لتحسن معدلات الفائدة وأشكال الأوعية الادخارية المعروفة رغم انخفاضها في 2017 إلى 0.48 .

كما عرفت نتائج الميل الحدي للإيداع البنكي تذبذبا وعدم انتظام، فدرجة استجابتها لتغير الناتج المحلي كانت ضعيفة خلال الفترة المحددة ما عدا سنتي 2013 و2014 أين عرفت تحسن واضح يعكس لنا استجابتها لتغير PIB عند ارتفاعه، حيث وصلت إلى 1,22 و2,17 على التوالي، لكن سرعان ما شهدت انخفاض كبير بنسبة قدرها 0,28 رغم أن الناتج انخفض بنسبة صغيرة جدا في 2015 بـ3,77% وهذا بسبب التقلص القوي لودائع قطاع المحروقات بـ41,1%(الجزائر، 2015، صفحة 135)، ومع ذلك تواصل انخفاض الميل الحدي في 2016 إلى 0,23 رغم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4,9%، وهذاما يعكس ضعف البنوك الجزائرية في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي، لكنه ارتفع في 2017 إلى 0.71 نتيجة التحسن الذي عرفهPIB بـ 1.6% الذي أساسه التوسع في نشاط القطاع الصناعي و المقدر بـ 5.5% من(Banque d'Algerie, 2018, p. 14;21)PIB.

2.1.2 معامل المرونة الداخلية للودائع البنكية:

يبرز لنا معامل المرونة درجة استجابة الودائع البنكية للتغيير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، باعتباره أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي وإن كانت هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة، ويتم حسابه كالآتي:

وتعكس العلاقة: $\frac{\Delta \text{الودائع}}{\text{الودائع}} \Big/ \frac{\Delta PIB}{PIB}$

وتعكس لنا هذه العلاقة الطاقة الإيداعية للاقتصاد عموما، ومنها يمكن الحكم على الإيداع البنكي بأنه يستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الدخل الحقيقي إذا كان يفوق الواحد والعكس إذا كان أقل من الواحد(محمود، 2000، الصفحات 141-144)و حسب الجدول الآتي.

جدول رقم (02): معامل المرونة الداخلية للودائع البنكية في الجزائر

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المرونة الداخلية للودائع	0.8	0.82	0.44	0.7	0.76	0.54	4	6	0.66	0.5-	1.45

المصدر :من إعداد الباحثة بالاستناد إلى : مرجع سابق، تقارير بنك الجزائر 2015،2008، Rapports annuels Banque d'Algérie ;Alger ;2010 ;,2017 ;2018

نلاحظ أن معامل المرونة متذبذبا وعرف ارتفاعا كبيرا سنتي 2013 و2014 أين وصل إلى 4 و6 على التوالي، لكن سرعان ما انخفضت إلى 0,66 و(0,5) -في 2015 و2016على التوالي (Banque d'Algerie, 2017, p. 70)، وهذا ما يفسر لنا عدم استقرار وعدم وجود اتجاه عام لحركة الودائع رغم التحسن الذي عرفه في 2017 و المقدر بـ1.45، فهذا الضعف والتذبذب دليل على

ضعف ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الدخل الحقيقي من جهة وضعف دور البنوك الجزائرية في جذب المزيد من الودائع، رغم أن المنطق يقتضي أن تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع البنوك، وأن نقص الخدمات البنكية عموما هو ما يعطي استنتاجا عن ضعف ومحدودية البنوك الجزائرية إلى جذب الودائع.

2.2 مساهمة البنوك الجزائرية في التمويل:

يوضح لنا الجدول رقم (03) دور البنوك في تمويل القطاع العام والخاص في الجزائر، حيث عرف حجم التمويل ارتفاعا في القطاعين إذ انتقل من 2203.7 مليار دينار في 2007 إلى 8877.9 مليار دينار في2017،(Banque d'Algerie, 2018, p. 77)،إلا أن حجم هذا التمويل أكبر في القطاع الخاص وهذا راجع أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة والتي أعطت لها الدولة أهمية لما عرفته من نجاح في مختلف دول العالم، حيث تساهم البنوك العمومية بنسبة 75,4% بينما البنوك الخاصة في حدود 24,6%.(Banque d'Algerie, 2017, p. 78)

جدول رقم (03): حركة القروض المقدمة في الجزائر

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة / القروض	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قروض للقطاع العام	989.3	1202,2	1485,9	1461,4	1742.3	2040.7	2434.3	3382.9	3689.0	3952.8	4311.8
قروض للقطاع الخاص	1214.4	1411.9	1599.2	1805.3	1982.4	2244.9	2720.2	3120.0	3586.6	3955	4566.1
نسبة القروض للقطاع الخاص من PIB	13.4	13.2	16.5	15.6	13.6	13.85	16.31	18.1	21.6	22.7	24.1

المصدر:من إعداد الباحثة استنادا إلى :

-كبور رشيدة ، دور تحرير حركة رؤوس الأموال في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم ، نقود و مالية،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر 2013، ص:302

-بنك الجزائر، التقارير السنوية لبنك الجزائر،2016،2008، ، ص:134،78 على التوالي

-Rapports annuels banque d'Algérie ;Alger ; 2010 et 2018,p :86 et p :77

أما منح القروض للقطاع العام بمساهمة البنوك الخاصة تكاد تكون منعدمة حيت لم تتجاوز 9.5 مليار دينار (Banque d'Algerie, 2018, p. 77) ، وهذا راجع لقلة الثقة في هذه البنوك ولضعف الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية، مما يحد من تعامل البنوك الخاصة معها(آسيا، 2015-2014، صفحة 100).

كما يوضح لنا مؤشر نسبة القروض للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي مدى مساهمة البنوك في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، فكلما زادت هاته النسبة دل هذا على تطور النظام البنكي وزيادة مساهمته في النمو و التطور الاقتصادي، فمن خلال الجدول نجد إن القروض للقطاع الخاص لا تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي ،حيث تتراوح بين 13.4% و 24.1% خلال الفترة 2007-2017(Banque d'Algerie, 2017, p. 78)، لكن عرفت تحسنا مقارنة مما كانت عليه في

فترة التسعينات ،إذ لم تتجاوز 5.4 %عام 1999 مما يعكس لنا ضعف النظام البنكي في تمويل القطاع الخاص من جهة، و الحجم الكبير الذي مازال يمثله القطاع العام في ظل تعطل برامج الخوصصة.(رشيدة، 2013، صفحة 303)

و يتضح أيضا الهيمنة القوية للبنوك العمومية في تمويل مشاريع الاستثمارات العمومية الكبرى، خاصة في قطاعي الطاقة و الماء، في حين القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة بقيت تقريبا موجهة للقطاع الاقتصادي الخاص، بلغت نسبتها 13.2 % عام 2017 بعدما كانت 12.4% عام 2016.

3.قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني :

يمكن تحديد قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني من خلال عدة مؤشرات منها ما هو مرتبط بالودائع ودورها في تمويل النشاط الائتماني و الاستثماري، وعليه يمكن قياس كفاءة البنوك في جذب الودائع من خلال دراسة درجة التسرب النقدي و انتشار البنوك الذي يعكس مدى وصول الخدمات المصرفية إلى اكبر شريحة ممكنة من الناس وهذا ما سنحاول توضيحه.

1.3.أهمية الودائع في تغطية الائتمان :

تكمن أهمية الودائع فيما يمكن أن تقدمه من تمويل للنشاط الائتماني، وتقاس هذه الأهمية من خلال احتساب الودائع على القروض :

$$\text{أهميةالودائع} = \frac{\text{الودائع المصرفية}}{\text{القروض}}\%$$

إن مبدأ هذا المؤشر هو وجود علاقة طردية بين الودائع و الائتمان و الذي يعكس مدى قدرة البنوك على استغلال أموال المدخرين لتلبية حاجات القطاعات الاقتصادية، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كانت قدرة البنوك على جذب الودائع أحسن، و انخفاضها يدل على تدهورها، وبالتالي لجوء البنوك إلى السيولة المتاحة لتغطية و تعويض عجز الودائع (محمد، 2006، صفحة 316).ويمكن توضيح العلاقة التي تربط بين الودائع البنكية ومجموع القروض الممنوحة للاقتصاد الجزائري للفترة2007-2017 من خلال الجدول رقم (04):

الجدول رقم (04): الأهمية النسبية للودائع البنكية في تغطية القروض

السنة	إجمالي القروض (مليار دج)	$\frac{\text{الودائع}}{\text{القروض}}\%$	الميل الحدي=$\frac{\Delta \text{القروض}}{\Delta PIB}$	المرونة الداخلية للائتمان= $\frac{\frac{\Delta PIB}{PIB}}{\frac{\Delta \text{القروض}}{\text{القروض}}}$
2006	1905,4	1,78	-	-
2007	2205,2	1,96	0,03	1,44
2008	2615,5	1,86	0,25	1,06
2009	3086,5	1,53	-0,47	-1,5
2010	3268,1	1,65	0,09	0,29
2011	3726,5	1,68	0,18	0,7
2012	4287,6	1,56	0,34	1,44
2013	5156,3	1,4	1,97	6,5
2014	6504,6	1,31	-2,27	6,66
2015	7277,2	1,14	-1,18	-2,5
2016	7909,9	1,03	0,77	1,6
2017	8877.9	1.03	0.68	1.37

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى : مرجع سابق ،التقرير السنوي لبنك الجزائر ،2016، ص: 86ومعطيات الجدول رقم(1)

Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2010,p :73 ; 2018 ;p :59

اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم (1) نلاحظ تطور مستمر في حجم الودائع رغم تراجعها في السنوات الأخيرة والتي وصلت إلى 8141,5 مليار دينار عام 2016 بعد ما كانت 8335 مليار دينار في 2015، إلا أنها تحسنت في 2017 حيث قدرت بـ9207.5 مليار دينار. لكنها سمحت بتغطية جميع عمليات التمويل، فرغم زيادة حجم القروض إلا أنه لا يوجد نمو اقتصادي حقيقي، مما يدل على توجه مجمل هذه القروض نحو الاستهلاك والاستيراد.(الجزائر، التقرير السنوي، 2016، صفحة 122) ،وما يؤكد هذه الأخيرة العجز المحقق في ميزان المدفوعات الذي كان 26.03. مليار دينار في 2016 إلى 21.8 مليار دينار عام 2017 . (بنك الجزائر، 2018، صفحة 3)

فحسب الجدول رقم (04)، إن التغير الحاصل في PIB ضئيل جدا بينما ارتفع التغير في حجم القروض بنسبة متضاعفة 0.26 في حين لم يتجاوز التغير فيPIB 0.02 و هذا ما جعل المرونة الداخلية تعرف ارتفاعا ملحوظا وصل إلى 6,5 عام 2013، نفس الشيء في 2014، وهذا يؤكد أن القروض الممنوحة غير موجهة لمجالات الاستثمار، خاصة إذا تعلق الأمر بالقروض الموجهة للقطاع الخاص والتي معظمها لم تكن في إطار المشاريع التنموية (وإنما كانت مرتبطة بالمجال الاستهلاكي، خاصة بالنسبة للأسر والتي كانت عبارة عن قروض رهنية) ، لكن عرف هذا التغير في القروض انخفاض عام 2017 قدر بـ 0.09 في حين وصل التغير في PIB إلى 0.05 و يرجع هذا بالأساس إلى التراجع القوي في وتيرة نشاط قطاع المحروقات و الذي أدى إلى تباطؤ واضح في النشاط الاقتصادي الإجمالي و المقاس بمعدل نمو إجمالي الناتج المقدر بـ 1.4%(بنك الجزائر، 2018، صفحة 4)

ففي 2009 عرفت أسعار البترول انخفاضا إلى 62,26 دولار(Banque d'Algerie, 2010, p. 28)، مما أحدث تراجع في مختلف القطاعات الاقتصادية نظرا لارتباطها به، لكن بعد ذلك عرف الوضع تحسن بسبب التحسن في أسعار البترول إلى غاية السداسي الأول من 2014، أما في السداسي الثاني من نفس السنة أدى انخفاض الأسعار إلى حدوث انخفاض في الودائع إلى 8335 مليار دينار في 2015 بعدما كانت 8518,5 مليار دينار، مما نتج عنه انخفاض الميل الحدي للائتمان بـ(1,18-) ومنه تأثرت المرونة الداخلية للائتمان والتي أصبحت (2,5-) لكنها تحسنت في2017أين أصبحت 1،37 و مع ذلك يبقى الوضع ضعيف ويعود هذا لعدة أسباب قد تكون:

- لظهور الضغوط التضخمية وبالتالي ارتفاع الأسعار و منه الزيادة في PIB تعود إلى هذا الارتفاع وليست زيادة حقيقية؛
- إما لجوء الحكومة إلى طريقة الإصدار التقليدي بدون تغطية؛
- رغم زيادة القروض فهي طفيفة وبالتالي لا تغطي احتياجات القطاع المنتج لرفع طاقته الإنتاجية.

2.3.درجة انتشار البنوك:

يوضح لنا وصول الخدمات المصرفية إلى شريحة معينة من السكان خاصة المنتجين منهم مدى

انتشار البنوك ويقاس هذا من خلال نماذج من بينها نموذج "Cameron" "كاميرون" الذي وضع عام 1967، حيث بين أن لكل 10.000 شخص فرع واحد لبنك، ويتم قياس ذلك من خلال المعادلة التالية أو ما يعرف بالكثافة المصرفية(رشيدة، 2013، صفحة 313)

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان}} \times 10000$$

إذا كانت مساوية للواحد فهو العدد المثالي للتوزيع، وإذا كان أكبر من الواحد فيعني انتشار كبير للبنوك قد يكون أكبر من الحاجة، الأمر الذي يشكل تكلفة على البنك وينعكس سلبا على ربحيته، أما إذا كان أقل من الواحد فيعكس عدم وصول الخدمة المصرفية إلى من يحتاجها من المتعاملين، سجلت الجزائر عام 2017عدد الوكالات للبنوك العمومية 1145 و364 وكالة للبنوك الخاصة و95 وكالة بعد ما كانت 88 وكالة للمؤسسات المالية في 2016 ليصل مجموعها 1604 أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 26309 نسمة في 2017 مقابل 26189 نسمة في 2016 إذ من المفروض عدد الوكالات يزيد ليغطي احتياجات السكان Banque)

(d'Algerie, 2018, p. 70، رغم تزايد كثافة شبكة وكالات البنوك الخاصة خلال السنوات الأخيرة لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات البنكية إلا أنها تتموقع أساسا في شمال البلاد، و هذا يعكس قلة انتشار البنوك، فهي لم تعرف تحسنا، ففي 2010 مثلا قدرت بفرع واحد لكل 26300 شخص مقابل 26700 شخص في 2009، وقد يعود ذلك لتمركزها في المدن الكبرى دون الأخذ بعين الاعتبار المناطق الأخرى.(Banque d'Algerie, 2010, p. 69) .

3.3.التنافس ما بين البنوك في القطاع البنكي:

يعرف القطاع البنكي الجزائري هيمنته الواضحة للقطاع العام رغم الدخول المحتشم للقطاع الخاص، بعد صدور قانون النقد والقرض عام 1990، أين أصبح النظام البنكي يتشكل مع نهاية 2017 من (29) تسعة وعشرون بنك ومؤسسة مالية من بينها ستة بنوك عمومية بما فيها صندوق التوفير وأربعة عشر بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية، بنكا واحدا برؤوس أموال مختلطة وثلاث مؤسسات تأجير (منها (03) عمومية) وأخيرا تعاضدية واحدة للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية.(Banque d'Algerie, 2018, p. 68)

ففي هذا الإطار ما تزال البنوك العمومية مهيمنة على مستوى الهيكل البنكي رغم انخفاض حصتها و المقدرة بـ 85.5% في 2017 مقابل 86,8 % من مجموع أصول البنوك في نهاية 2016 و 87,2% عام 2015، تعود هذه الوضعية إلى أن الودائع المجمعة أساسها قطاع المحروقات التابع للمؤسسات العمومية، وبالتالي ستعود لهاته البنوك، كما أن أزمة البنوك الخاصة التي أثرت بشكل كبير على ثقة المودعين في هذه البنوك أدى إلى عدم تجاوز حصتها(Banque d'Algerie, 2018, p. 72) 14.4% (13,2 % في 2016) من إجمالي الأصول رغم التحسن الطفيف الذي عرفته. (الرازق، 2011، صفحة 56) مما يعكس عدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك التي من شأنها تطوير الخدمات المصرفية وتحسين الأداء، كما يعرف القطاع البنكي استقرارا في نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الناتج المحلي في حدود 74.9% مقابل 74,4%و 75,3% في نهاية 2016 و2015 على التوالي. (Banque d'Algerie, 2017, p. 71)

4.3.قياس كفاءة البنوك في جذب الودائع:

يرتبط هذا العنصر بمدى توفر الوعي البنكي لدى الأفراد والقطاعات الاقتصادية في إيداع أرصدتهم النقدية لدى البنوك واستخدام الشيكات البنكية في معاملاتهم الاقتصادية، ومنه لقياس كفاءة البنوك في جذب الودائع يلجأ ذوي الاختصاص إلى استخدام مؤشر نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي الودائع، فانخفاضها على الواحد يدل على أن البنوك تمثل القناة الصحيحة التي تتم من خلالها معظم المعاملات، كما تدل على قدرة البنوك التجارية في توظيف المدخرات المحلية لدى الأفراد، أما إذا كانت أكبر من الواحد فهذا مؤشر على انخفاض كفاءة البنوك في جذب الودائع بين الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وهذا ما سنحاول توضيحه من الجدول رقم (05) الموالي:

الجدول رقم (05): مؤشر قياس كفاءة البنوك في جذب الودائع

الوحدة: مليار دينار

السنوات	حجم النقد المتداول خارج البنوك	إجمالي الودائع	النقد المتداول خارج البنوك / إجمالي الودائع
2012	2952,3	7238,0	0.4
2013	3204,0	7787,4	0.41
2014	3658,9	9117,5	0.4
2015	4108,1	9200,7	0.44
2016	4497,2	9078,9	0.49
2017	4716.9	10232.2	0.46

Source ;Elaborer par Kabour Naima ;cité par Rapport annuel de la banque d'Algérie ;Alger 2017 ;p : 58 et 2018 ; p :116 .

حسب الجدول أعلاه كل النتائج تدل على أن الوضع ايجابي حيث تتراوح بين 0.4 و 0.46 خلال الفترة 2012-2017 كلها لا تتجاوز الواحد، لكن في الواقع لا تعكس فعلا ما يحدث داخل الجهاز المصرفي الجزائري ؛إذ تعبر هذه النسبة على أن النسبة الغالبة من الودائع الموجودة في البنوك هي ودائع المحروقات التي أساسها المؤسسات العمومية ،خاصة و أن الحجم الإجمالي للكتلة النقدية مقابلها الأساسي الاحتياطي الصافي من العملة الأجنبية التي مصدرها المحروقات و التي بلغ حجمها بالدينار 1368.6 مليار في 2017، و مع ذلك تبقى النسبة المتداولة خارج الدائرة المصرفية معتبرة رغم انخفاضها إلى 0.46 مقابل 0.49 في2016 وعدم استغلالها يضر بالاقتصاد، أضف إلى ذلك هناك نسبة معتبرة من الودائع هي ودائع تحت الطلب التي يحق لأصحابها سحبها في أي وقت و التي تتراوح 50.17% و45.84% من إجمالي الودائع، ومنه يتضح لنا عدم وجود وعي مصرفي حقيقي لدى الأفراد و المؤسسات الاقتصادية نتيجة عدم ثقتهم في كفاءة أداء البنوك الجزائرية واقتصار نشاط هذه الأخيرة على تقديم خدمات محدودة و تقليدية

4.تحليل النتائج:

تشكل الودائع المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك التجارية في تمويلها لأهميتها في تغطية الائتمان، لذا تتطلب ضرورة التعرف على طبيعة نموها وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي من خلال دراسة عدة مؤشرات لتقييم أدائها من بينها الميل المتوسط للإيداع البنكي و الذي تراوح بين 0.2 و0.5 خلال فترة الدراسة، حيث تبين لنا أن فاعلية البنوك الجزائرية في تحفيز الطلب على الودائع البنكية منخفضة رغم التحسن الذي عرفته في 2013و 2014،نفس الشيء بالنسبة للميل الحدي للودائع فهذه الأخيرة عرفت ضعف في درجة استجابتها لتغير الناتج المحلي الإجمالي ما عدا سنتي 2013 و 2014 اتسمت بالتحسن إذ وصلت إلى 1.22 و 2.17على التوالي ، كما اتسمت المرونة الداخلية للودائع بعدم الاستقرار والناتج عن عدم ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الدخل الحقيقي وكذا ضعف دور البنوك الجزائرية في جذب المزيد من الودائع، ورغم أن المنطق يقتضي مصاحبة كل زيادة في الدخل زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع البنوك وهذا يوضح لنا محدودية البنوك الجزائرية في جذب الودائع رغم التحسن الذي عرفته في نهاية 2017 الناتج عن دخول التمويل غير التقليدي حيز التطبيق(طبقا لأحكام المادة 45 مكرر من الأمر 03-11) ، و هذا ما ساهم في ارتفاع حجم الودائع إلى 10905 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2018 و أيضا تزامنا مع ارتفاع ودائع قطاع المحروقات بـ +11.7%، حيث قدرت قيمة الودائع تحت الطلب بـ4895 مليار دينار ما يعادل 48.5% من إجمالي الودائع و التي تعود لتسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات بعد بداية تطبيق التمويل غير التقليدي (بنك الجزائر، 2018، صفحة 4).

آما الودائع لأجل فبلغت 5152 مليار دينار بنسبة ارتفاع 9.4% في عام 2018 مقارنة بنهاية 2017 و هذا مؤشر ايجابي رغم ضعفه، و يشير هذا إلى ضعف ادخار الأعوان الاقتصاديين و المقدر بـ 2000 مليار دينار مكتنزة خارج القنوات المصرفية مما يؤكد عدم وجود وعي مصرفي الذي سببه الأساسي عدم الثقة في البنوك الجزائرية نظرا لغياب سياسة استقطاب للودائع ،وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى، و الشكل الموالي يوضح لنا أن النسبة الغالبة من النقود لا تستطيع البنوك استغلالها وتوجيهها نحو الاستثمارات لأن جزء منها قابل للسحب في إي وقت و الجزء الأخر خارج القطاع البنكي إذا ما قارنهما بأشباه النقود ، و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(01): وضعية التداول النقدي في الجزائر

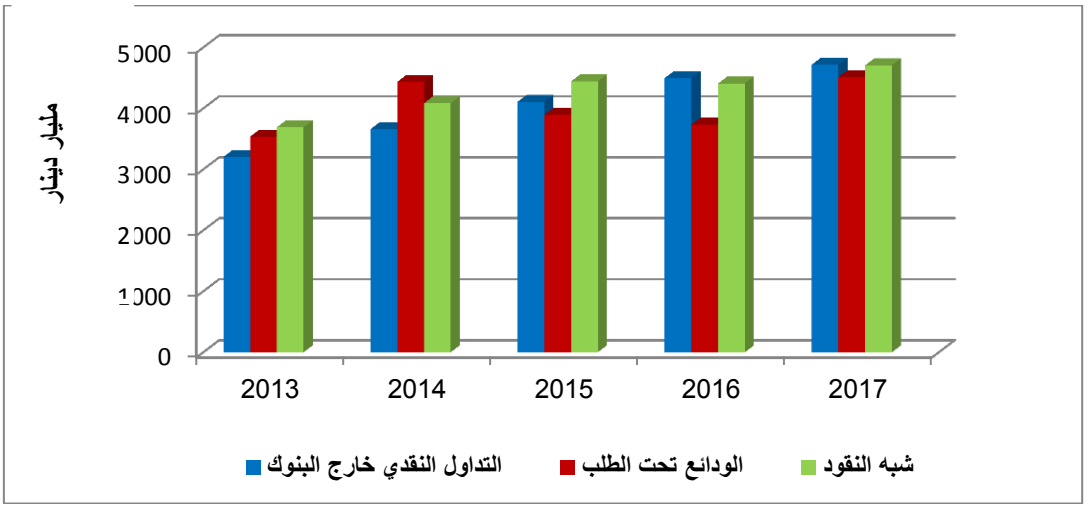

Source :Elaborer par Kabour Naima ;cité par lerapport annuel de la banque d'Algérie ;Alger ; 2017 ;P :56 et p :116

ففي هذا الصدد ألزم بنك الجزائر من خلال مذكرتين برفع العوائق المبالغة عن الزبائن فيما يتعلق بفتح الحسابات و الإيداع و السحب أو التحويل سواء بالعملة الوطنية أو العملة الصعبة لاسترجاع الثقة بين البنوك و الأعوان الاقتصاديين (بنك الجزائر، 2018، صفحة 15)

كما اتسم النظام البنكي الجزائري بهيمنة البنوك العمومية بنسبة 86.8% في تمويل مشاريع الاستثمارات العمومية الكبرى، خاصة قطاعي الطاقة والماء ;و تساهم في تمويل القطاع الخاص بحوالي 74.5% عام 2017 مقابل 75.4% في 2016 ،أما مشاركة البنوك الخاصة فكانت ضئيلة وتقريبا موجهة للقطاع الاقتصادي الخاص والتي بلغت 13.2% في 2017 من حصة السوق، وتشكل الودائع أهمية كبيرة في تغطية القروض لكنها عرفت تراجع عام 2017 إلى 1,03 بعدما كانت 1,96 في 2007(حسب الجدول رقم04) ، ونجدها تقريبا معظمها متمركزة في المدن الكبرى، مما لا يتيح الفرصة لتمويل المشاريع المتواجدة في المناطق الأخرى، بالإضافة إلى الهيمنة الواضحة للقطاع العام على النظام البنكي الجزائري رغم الدخول المحتشم للقطاع الخاص،حيث ارتفعت القروض الموجهة للقطاع العمومي الاقتصادي ب 4812 مليار دينار بزيادة قدرها (11.6%+) بالمقابل حضت مؤسسات القطاع الخاص والأسر ب4918 مليار دينار بنسبة (7.7%+) في نهاية سبتمبر 2018 (بنك الجزائر، 2018، صفحة 17) و تقريبا نفس الوضع في السنوات السابقة، مما يوضح لنا عدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك الجزائرية التي من شأنها تطوير الخدمات البنكية وتحسين أدائها و هذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثالثة.و من خلال ما تقدم يتأكد لنا صحة الفرضية الثانية ،حيث تبين لنا مدى ضعف أداء البنوك الجزائرية في ممارسة نشاطها و مقدرتها على جذب الودائع الذي يمثل المؤشر الحقيقي لتطورها و مدى كفاءتها

5.خاتمة::

يعتمد تقييم أداء البنوك في جذب الودائع على عدة مؤشرات التي يمكنها أن توضح مدى كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في جذب الودائع و استغلالها في تغطية النشاط الاقتصادي و هذا يتوجب فهم طبيعة نمو تلك الودائع و علاقتها بالناتج المحلي الإجمالي، التي وضحناها بمعرفة وضع البنوك الذي تميز بالتذبذب و الضعف سواء في دراسة الميل الحدي و المتوسط للإيداع البنكي و المرونة الداخلية للودائع ،بالإضافة إلى أهمية الودائع في تغطية الائتمان الذي لم يكن له دور كبير في تحسين النمو الاقتصادي الحقيقي ،كما حاولنا تبيين مدى انتشار البنوك لإيصال الخدمات البنكية لأكبر شريحة من السكان خاصة المنتجين ، ناهيك عن غياب المنافسة بين البنوك التي تجعلهم لا يسعون لتحسين أدائهم .

ففي ظل ما تقدم توصلنا لعدة نتائج منها:

*عدم وجود إستراتيجية واضحة للبنوك التجارية الجزائرية في جمع الموارد الهائلة خارج القنوات المصرفية، مما يعني تضيع فرص استثمارية قد تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي ؛

*غياب واضح للتسويق المصرفي الذي يهدف لابتكار وأداء الخدمات وإيصالها للزبائن عن طريق منافذ مناسبة باستخدام وسائل الترويج المتاحة من أجل إرضاء الزبائن؛

*ضعف المنافسة بين البنوك الناتجة عن هيمنة البنوك العمومية على التمويل والدور الضعيف للبنوك الخاصة في مجال الائتمان نظرا لتمركز الموارد المجمعة للمؤسسات الاقتصادية العامة في البنوك العمومية؛

*نقص الوعي المصرفي للأفراد وضعف الخدمات البنكية المقدمة الذي يتضح من خلال نقص الودائع داخل القطاع البنكي و الذي يقارب 50% ،مما؛ يؤثر على حجم القروض خاصة منها الطويلة الأجل؛

*عدم وجود الضمانات الكافية للمودعين لضمان ودائعهم، مما يضطرهم إلى الاحتفاظ بها خارج النظام البنكي؛

*عدم ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الدخل الحقيقي، مما يعكس محدودية البنوك الجزائرية في جذب الودائع، رغم أنه من المفروض كل زيادة في الدخل تصاحبها زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع البنوك ؛

* تشكل الودائع أهمية كبيرة في تغطية القروض لكنها عرفت تراجع في السنوات الأخيرة ،ونجدها تقريبا معظمها متمركزة في المدن الكبرى، مما لا يتيح الفرصة لتمويل المشاريع المتواجدة في المناطق الأخرى و حرمان العديد من السكان من الاستفادة من الخدمات البنكية حيث نجد إن لكل 26309 نسمة فرع واحد.

*كما أن القروض الممنوحة ليست موجهة بالدرجة الأولى نحو تغطية احتياجات القطاع المنتج لرفع طاقته الإنتاجية والتي تتضح في ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي.

* يعد إصدار نظام الصيرفة التشاركية من طرف مجلس النقد و القرض خطوة ايجابية يمكن أن تدعم التمويل لدى البنوك وتساهم في جذب الودائع ،خاصة إن دخولها حيز التطبيق قد بدء يعطى تأثير، حيث انتقلت نسبة القروض البنكية إلى إجمالي الودائع من 102.5% في نهاية 2017 إلى 103.3% في نهاية سبتمبر 2018.

*سيطرة شبه كلية للقروض المباشرة على تمويل الاقتصاد ب 98.2% نظرا لغياب أسواق مالية متطورة ،مما اضعف إمكانية السعي للتنويع و تطوير الخدمات البنكية

ومن بين التوصيات التي نقدمها للبنوك الجزائرية من أجل جذب المزيد من الودائع واستقطاب العملاء نجد:

- ضرورة الاهتمام بالتسويق المصرفي الذي يساهم في تحقيق الربحية والسيولة والأمان، مما يكفل نمو الموارد في البنوك وزيادة حجم القروض التي يجب أن توجه نحو الاستثمارات في الأوراق المالية بالدرجة الأولى لا الاستهلاك و ابتكار خدمات جديدة لإرضاء الزبائن؛

- إنشاء نظام ضمان الودائع الذي يضمن للبنوك درجة كبيرة من الاستقرار في الودائع وجذب المزيد منها، ويعطي ثقة للمودعين وينمي الوعي الادخاري لديهم؛

- إقامة وحدات بنكية صغيرة الحجم تابعة للوحدات البنكية أكبر، يضمن إيصال الخدمات البنكية المتنوعة إلى أماكن تواجد العملاء من خلال تطبيق أوسع لسياسة الانتشار الجغرافي؛

- العمل المشترك بين البنوك (عامة وخاصة) وخلق فضاء للمنافسة التي تمكنهم من تحسين الخدمات البنكية ومنه استقطاب أكبر للودائع واستغلالها؛

- تبني استراتيجيات لجذب الودائع من بينها إستراتيجية المنافسة السعرية والمنافسة غير السعرية حتى تضمن تجميع أكبر للودائع؛

- تعزيز التعامل بصيغ التمويل الإسلامي من أجل جذب الودائع المتداولة خارج الجهاز المصرفي و استقطاب الزبائن الذين يتفادوا التعامل بالربا، و وضع إطار قانوني خاص بها لضمان نجاحها.

6. قائمة المراجع:

-الزبيدي حمزة محمود. (2000). *إدارة المصارف ،استراتيجية تعبئة الودائعو تقديم الائتمان*. عمان: مؤسسة الرواق،الطبعة الاولى.

-جبار عبد الرازق. (ديسمبر، 2011). تطوير مؤشرات الأداء و مسار الاصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري. *مجلة الابحاث اقتصادية و ادارية*(10).

-قاسمي آسيا. (2015-2014). أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية و تحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،بومرداس، الجزائر.

-كبور رشيدة. (2013). دور تحرير حركة رؤوس الاموال في تمويل التنمية الاقتصادية ،حالة الجزائر . دكتوراه علوم، تخصص نقود ومالية. الجزائر، كلية العلوم الاقتصاديةو العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر 03، الجزائر.

-مصطفى عبد الطيف ،بن بوزيان محمد. (أفريل، 2006). مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري. Lescahiersdu-Media(02).

-بنك الجزائر. (2008 . *التقرير* السنوي، بنك الجزائر، الجزائر.

-بنك الجزائر. (2010). *التقرير السنوي*، بنك الجزائر، الجزائر.

-بنك الجزائر. (2015)،التقرير السنوي، بنك الجزائر،الجزائر.

-بنك الجزائر.2018 ، حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة2017ر توجهات سنة 2018 ،بنك الجزائر، الجزائر ،ديسمبر 2018

- Banque d'Algerie. (2010). *Rpport* annuel;Alger

-Banque d'Algerie. (2017). *Rapport* annuel;Alger..

-Banque d'Algerie. (2018, Juillet). Rapport annuel;Alger.